بنك قطر الوطني

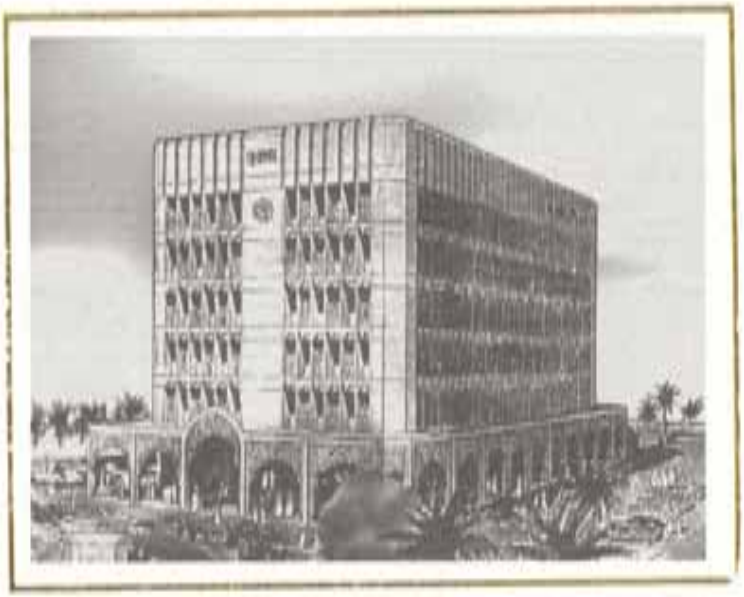

التقرير السنوي
١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي التاسع والعشرون
لمجلس الادارة والحساب الختامي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

بنك قطر الوطني

تأسس عام ١٩٦٤

المحتويات

الإدارة العامة والفروع	٣
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة	١٠
دليل المركز الرئيسي	١٣
الإقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣	١٥
١٩٩٣... عام مواجهة التحديات	١٨
تقرير مراقبي الحسابات	٢١
الميزانية العمومية	٢٢
بيان الدخل والأرباح غير الموزعة	٢٣
بيان مصادر الأموال وأوجه استخدامها	٢٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٢٥

الإدارة العامة والفروع

المركز الرئيسي

ص.ب: ١٠٠٢ الدوحة – العنوان البرقي: «بنكقطر»

تلكس: ٤٢١٢ / ٤٣٥٧ / ٤٠٦٤ قطر بنك دهـ – فاكس: ٤١٣٧٥٣ – هاتف: ٤٠٧٤٠٧ (٢٧ خطاً)

الفروع المحلية

الفرع الرئيسي

ص.ب: ١٠٠٠ – الدوحة
العنوان البرقي: «بنكقطر»
تلكس: ٤٢١٢ بنكقطر دهـ
فاكس: ٤١٥٠٢٠
هاتف: ٤٠٧٤٠٧ (٢٧ خطاً)

فرع مشيرب

ص.ب: ١٨١٨ – الدوحة
العنوان البرقي: «بنكقطر»
فاكس: ٤١٥٠٢١
هاتف: ٤٢٣٦٤٣ – (٥ خطوط)
المدير: ٤٢٩١٩١

فرع طريق المطار

ص.ب: ٣٢٥٢ – الدوحة
العنوان البرقي: «بنكقطر»
فاكس: ٤٣٢٢٣٩
هاتف: ٣٢٨١٢٥ – (٥ خطوط)
المدير: ٤٣٥٢٧٤

فرع السد

ص.ب: ٩٣٦٦ – الدوحة
العنوان البرقي: «بنكقطر»
فاكس: ٤٤٦٢٩٦
هاتف: ٤٢٠٤٧٤ – (٥ خطوط)
المدير: ٤٢٠٤٤٨

فرع الجامعة

مبنى البنين
فاكس: ٨٣٥٠٨٢
هاتف: ٨٩٢٦١٩ / ٨٩٢٦٣٣
مبنى البنات
فاكس: ٨٣٥١٣٧
هاتف: ٨٩٢٥٨٦

فرع مؤسسة حمد الطبية

فاكس: ٤١٥٠٢٢
هاتف: ٤٢١٥١٧ / ٤٢١٩١٧

فرع القاعدة الجوية

فاكس: ٤٢٦٧٢٤
هاتف: ٣٢٢٠١٦
المدير: ٦٥١١٠٣

فرع مدينة امسيعيد

ص.ب: ٥٠٠٥٠ – امسيعيد
فاكس: ٧٧١٠٦٢
هاتف: ٧٧١٥٢٩
المدير: ٧٧١٧٩١

فرع مدينة الخور

ص.ب ٦٠٠٣٠ – الخور
فاكس ٧٢١٦٢٥
هاتف: ٧٢٠١٢٧
المدير: ٧٢١٥٨٥

فرع مدينة الشمال

ص.ب ٧٠٢٢٢ – الشمال
فاكس: ٧٣١٥٠٣
هاتف: ٧٣١٢٤٦
المدير: ٧٣١٦٣٠

فرع المنطقة الصناعية

ص.ب: ٤٠٦١١
فاكس: ٦٠٠٤٢٧
هاتف: ٦٠٠٣٤٤
المدير: ٦٠٠٣٤٣

فرع الريان

ص.ب: ٩٠٩٢٣
فاكس: ٨٠٦٩٠٩
هاتف: ٨٠٧٠٩٠ (٣ خطوط)
المدير: ٨٠٧٨٠٦
قسم السيدات
هاتف: ٨٠٧٠٩٠

فرع الغرافة

ص.ب: ٢٤٧٧٧
فاكس: ٨٦٢١٥١
هاتف: ٨٦٢٩٠٠
المدير: ٨٦٢٣٤٣
قسم السيدات
هاتف: ٨٦٢٩٠٠
فرعي: ٢٣٠ – ٢٣١

مكتب مبنى إدارة الهجرة والجوازات والجنسية

هاتف: ٨٧٤٢١٧ / ٨٧٤٢١٩

مكتب مطار الدوحة

هاتف: ٤٢٥٥٠٠ المغادرون
٤٣٨٠١١ القادمون

مكتب فندق شيراتون الخليج

هاتف: ٣٢٨٦٠٦

مكتب فندق شيراتون الدوحة

فاكس: ٨٣١١٠٤
هاتف: ٨٣١٨٧٨ / ٨٣١٨٧٩

مكتب المؤسسة العامة القطرية للبترول

فاكس: ٨٣١٠٨١
هاتف: ٨٣١٢١٨ / ٤٩١٢٥٣

الفروع الخارجية

فرع لندن – السيتي

١٣٥ – ١٤١ شارع كانون
لندن اي، سي ٤ إن ٥ اهـ
العنوان البرقي: «بنكقطر، لندن»
تلكس: ٨٨٩٢٠١ – بنكقطر جـ
فاكس: ١٦٣٥ – ٢٨٣ (٠٧١)
هاتف: ٣٩١١ – ٢٨٣ (٠٧١)
غرفة العمليات الاجنبية:
٣٧٣٢ – ٢٨٣ (٠٧١)

فرع لندن – الويست إند

٣٦ شارع كجرزون
لندن دبليو آي واي ٧ إيه إف
تلكس: ٢٩٨٦٩٨ – بنكقطر جـ
هاتف: ٧٤١١ – ٤٩٣ (٠٧١)

فرع باريس

١٧ شارع ماتيجنون
٧٥٠٠٨ باريس
العنوان البرقي: «بنكقطر، باريس»
تلكس: ٦٤١٣٤٤ بنكقطر جـ
فاكس: ١٨٥٨ – ٤٢٨٩
هاتف: ٥٨١٢ – ٤٣٥٩
غرفة العمليات الاجنبية:
٤٢٢٥ – ٢٤٣٦

فرع جزر كايمن

ص.ب: ١٠٠٢ – الدوحة
العنوان البرقي: «بنكقطر»
تلكس: ٤٠٦٤ / ٤٢١٢ / ٤٣٥٧ قطر بنك دهـ
فاكس: ٤١٣٧٥٣
هاتف: ٤٣٢٤٤٤ / ٤٣٠٣٢٤ / ٤٣٠٣٢٥

حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

أمـــير دولـــة قطـــر

سـمو الشيـخ حمـد بن خليفـة آل ثـاني

ولي العهـد وزيـر الدفـاع

معالـي الشيـخ محمـد بن خليفـة آل ثـاني

وزير المالـيـة والإقتصاد والتجـارة

رئيس مجلس الإدارة

كلمـــة
معالي رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض عليكم التقرير السنوي التاسع والعشرين متضمناً نتائج أعمال البنك لعام ١٩٩٣ وبعض الجوانب المالية والتنظيمية في إطار التطورات الإقتصادية.

واصل البنك نشاطه المصرفي المتميز محققاً نمواً مستمراً في موجوداته وأرباحه التشغيلية ومستفيداً من خبراته الطويلة في تحسين خدماته وتحديث وسائله وأجهزته وموظفاً كل ذلك في دعم الإقتصاد الوطني.

عالمياً شهد عام ١٩٩٣ إستمراراً لحالة الركود الإقتصادي التي عمت الكثير من دول العالم وخصوصاً الدول الصناعية، وقد تمثل ذلك جلياً في إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول وإرتفاع معدلات البطالة حيث تشير البيانات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية بلغ ١,١٪ عام ١٩٩٣ بينما بلغ ١,٥٪ عام ١٩٩٢. كما شهد عام ١٩٩٣ تطورات إقتصادية هامة في مجال التعاون الإقتصادي الدولي، وكذلك على مستوى التكتلات أو المجموعات الإقتصادية.

فعلى المستوى الدولي تم إقرار الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (الجات) بهدف تحرير التجارة العالمية. وقد إنضمت دولة قطر إلى هذه الإتفاقية في نهاية شهر مارس ١٩٩٤م، كما شهد العام الماضي إنشاء المنطقة التجارية لدول أمريكا الشمالية (نافتا). إضافة إلى ما تحقق في إطار السوق الأوروبية المشتركة، والإنتعاش الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، حيث حققت الصين معدلات نمو قياسية.

محلياً أنعكست الظروف الإقتصادية الدولية غير المواتية، على السوق المحلية، وبخاصة فيما يتعلق بالتقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالأخص المنحنى التنازلي الذي أتخذه الإتجاه العام لأسعار النفط في أواخر عام ١٩٩٣.

إلا أن الإقتصاد القطري، إستطاع مواصلة مسيرته، وفقاً للسياسة الإقتصادية العامة للدولة، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في النشاط الإقتصادي.

وفي ظل الظروف الآنفة الذكر، واصل بنك قطر الوطني نموه خلال عام ١٩٩٣ محافظاً على مركزه الريادي ومستمراً في توسيع وتطوير نوعية خدماته المقدمة لعملائه وقد عززنا من قوة منافستنا بتطوير وتحسين الفروع القائمة وإستخدام أحدث الأساليب والأجهزة المتطورة لتوفير أفضل الخدمات المصرفية التي تتيحها التقنيات البنكية الحديثة وذلك بالإضافة إلى المجهودات الإدارية نحو وضع السياسة الإستراتيجية الأساسية والفرعية خلال السنوات الخمس القادمة وقد تمت الإستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية في تحديث وتطبيق مخططات هيكل التنظيم الإداري والسياسات المتعلقة بشؤون الموظفين مع وضع سلم جديد للدرجات والرواتب والتي من المقرر إقرارها خلال الأشهر القليلة القادمة لتوفير البيئة المناسبة لجو العمل والإنتاج، ووضع البرامج الهادفة إلى تنمية مهارات الموظفين وتطوير خبراتهم.

ولقد إنعكس ذلك على مستوى أداء البنك، فمن حيث الأرباح إستطاع البنك أن يرفع صافي أرباح العمليات قبل إحتساب البنود غير العادية والتسويات العائدة لسنوات سابقة بنسبة ٢٤,٦٪ مقارنة بعام ١٩٩٢، كما أرتفع صافي الربح بعد أخذ المخصصات وتسويات

سنوات سابقة من ١٩١,٦ مليون ريال قطري في عام ١٩٩٢ إلى مبلغ ٢٢٤,٥ مليون ريال في عام ١٩٩٣ أي بنسبة ١٧,٢٪ عن عام ١٩٩٢، بينما بلغت أرباح السنة بعد إحتساب البنود غير العادية ٢٦٩,٥ مليون ريال قطري مقابل ٣٠٥,٥ مليون ريال قطري عام ١٩٩٢ أي بإنخفاض نسبته ١١٪ تقريباً نتيجة تحويل جزء أقل إلى إيرادات هذا العام من مخصص مخاطر بنكية عامة إنتفت الحاجة إليه بعد أن تم التأكد من كفاية المخصصات والإحتياطيات لمواجهة أية مخاطر مستقبلية.

ومن ناحية الميزانية فلقد أسفر مجموع الموجودات عن نمو مضطرد بحوالي ٤٤٢ مليون ريال لتصل إلى ١٥,٣ مليار ريال قطري عام ١٩٩٣ بزيادة نسبتها ٣٪ عن عام ١٩٩٢، كما بلغت نسبة العائد على متوسط الأصول ١,٧٩٪.

كما بلغت الموجودات السائلة ٥,٩ مليار ريال أي ما نسبته ٣٨,٨٪ من إجمالي الموجودات في حين كانت القروض والتسليفات ٥٧,٨٪ من إجمالي الموجودات.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي في نهاية عام ١٩٩٣ قد بلغت ٤٦,٧٪. في حين أن الحد الأدنى للنسبة المقررة هو ٨٪ مما يوضح مدى قوة ومتانة المركز المالي لبنك قطر الوطني وكفاية الإحتياطيات والمخصصات فيه.

ونتيجة لهذه المؤشرات الإيجابية، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين هذا العام بما قيمته ١٢٧,٦ مليون ريال قطري، من ضمنها ٧٠,٩ مليون ريال قطري على شكل أسهم مجانية بواقع سهم مجاني مقابل كل أربعة أسهم مملوكة، ومن ضمنها أيضاً توزيعات نقدية مقدارها ٥٦,٧ مليون ريال قطري بنسبة ٢٠٪ من القيمة الأسمية للسهم الواحد.

وبذا تبلغ الزيادة في مجموع حقوق المساهمين ٢١١,٥ مليون ريال قطري أي ما نسبته ١١,٢٣٪ كما يبلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٣,٥٤٪.

وإن هذا الإنجاز هو نتيجة للجهد المبذول وإخلاص جميع موظفي البنك في أداء أعمالهم اليومية بكفاءة ومهارة فائقة للوصول بالبنك إلى أرفع المستويات.

بهذه المناسبة يسعدنا أن نعبر عن عميق إمتناننا وشكرنا لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وإلى سمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع على ما أولياه لبنك قطر الوطني من دعم ورعاية، كان لها أبلغ الأثر في تحقيق أهدافه والقيام بدوره في خدمة الإقتصاد الوطني.

كما لا يفوتنا أن نشيد في هذا الصدد، بالعلاقة الوطيدة، التي تربط بنككم بعملائه.

كما نتوجه بالشكر إلى إدارة البنك وإلى كل المسؤولين والعاملين فيه على ما تم تحقيقه من نتائج طيبة ومتواصلة بإذن الله وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محمد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد/صالح ابو داوود المهندي
نائب الرئيس

سعادة السيد/ يوسف كمال

السيد/ حيدر سليمان حيدر

السيد/ عبد الله عبد العزيز الخاطر
العضو المنتدب

الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني

السيد/ عبد العزيز صلات

السيد/ محمد مرزوق الشملان

السيد/ ناصر قاسم درويش

السيد/ عادل علي بن علي

دليل المركز الرئيسي

	هاتف	فاكس
مكتب مجلس الإدارة	٤٣٠٢٤٠	٤١٣٣٩٤
مكتب العضو المنتدب	٤١٤٥٠٤	٤١٣٣٩٤
التسويق و الإئتمان	٤١٤٩٦٣/ ٤٣٢٧٢٨	٤٣٦٥٧٧/ ٤٣١٠٣٦
العمليات والنظم	٤١٣١٢٦	٣٥٢٦١٤
إدارة الخزينة والصرف الأجنبي	٤١٣٦٩٣	٤١٤٩٤٣
الإستثمارات والعلاقات المصرفية الدولية	٤١٣٧٦٨	٤١٠٤١٨
الشئون القانونية	٣٥٠١٩٤	٣٥٠١٩٢
التدقيق الداخلي	٤١٣٨٧٦	٣٥٢٦١٢
المراقب المالي	٤٣٠٤٨٢	٤٣٠٥٧٦
إدارة الشئون الإدارية والموارد البشرية	٤١٤٥٦٥	٤١٤٨٣٠

الإدارة

السيد/ عبدالله عبد العزيز الخاطر

العضو المنتدب

السيد/ سعيد بن عبدالله المسند

نائب المدير العام

الاقتصاد العالمي
في عام ١٩٩٣

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٣ حالة من الركود الاقتصادي في كثير من دول العالم وخصوصاً في الدول المتقدمة، وقد تمثلت حالة الركود في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث تشير البيانات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية قد قدر بـ ١,١٪ في عام ١٩٩٣ بينما بلغ ١,٥٪ في عام ١٩٩٢. يرجع السبب الرئيسي في التقدير المنخفض لمعدل نمو الناتج المحلي في الدول الصناعية لعام ١٩٩٣ إلى أن المعدل المتوقع للنمو للمجموعة الأوروبية قدر سالباً بنسبة ٠,٢٪، وكذلك بالنسبة لليابان قدر معدل سالب مقداره ٠,١٪. أما بالنسبة للدول النامية، فقد أشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول ومعدلها مجتمعة في عام ١٩٩٣ حيث قدر بـ ٦,١٪ مقارنة بالمعدل الفعلي الذي كان ٥,٨٪ في عام ١٩٩٢ إلى ارتفاع معدل النمو في دول قارة آسيا من ٧,٨٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٨,٧٪ وكذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في دول قارة افريقيا من ٠,٤٪ في عام ١٩٩٢ إلى ١,٦٪ في عام ١٩٩٣.

أدت حالة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية إلى ارتفاع معدل البطالة حيث قدر معدل البطالة في الدول الصناعية ككل بـ ٨,٣٪ في عام ١٩٩٣ مقارنة بـ ٧,٨٪ في عام ١٩٩٢، هذا وقد تراوحت معدلات البطالة المقدرة في عام ١٩٩٣ بين ٢,٥٪ في اليابان و١٢,٥٪ في بريطانيا. وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٣ إلى أن معدلات البطالة قد ارتفعت في عام ١٩٩٣ في جميع الدول الصناعية الرئيسية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدر معدل البطالة بـ ٦,٧٪ بينما بلغ معدل البطالة في عام ١٩٩٢ حوالي ٧,١٪.

أما بالنسبة لدول المجموعة الأوربية مجتمعة فقد قدر معدل البطالة في عام ١٩٩٣ بحوالي ١١,٦٪ محققاً بذلك زيادة قدرها ١,٤٪ عن العام السابق.

ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول الصناعية في عام ١٩٩٣ أهم المشاكل الاقتصادية التي واجهتها تلك الدول وقد أثرت تأثيراً مباشراً وسلبياً على الأسواق المالية الدولية وخصوصاً أسواق العملات الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية فقد تأثرت تأثراً كبيراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت عام ١٩٩٣ وإن كانت العوامل الاقتصادية هي التي لعبت الدور البارز في اتجاهات وتطورات الأسواق المالية، فعلى صعيد أسواق العملات الرئيسية كان الاتجاه العام لأسعار صرف العملات الرئيسية هو ارتفاع الدولار والين مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وخصوصاً الأوربية في التراجع الواضح في الأشهر الأخيرة من العام مقابل الدولار. ولعل من أهم التطورات التي شهدها عام ١٩٩٣ في أسواق العملات الرئيسية هي اضطراب آلية أسعار الصرف الأوربية مما أدى إلى اتخاذ المسئولين في دول المجموعة قراراً برفع الهامش الذي تتحرك فيه أسعار صرف عملات دول المجموعة من ٢,٢٥٪ إلى ١٥٪ وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فيما يتعلق بآلية أسعار الصرف الأوربية.

نظراً لحالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣ وخصوصا في الدول المتقدمة، فإنها لجأت الى اتباع سياسة نقدية تقييدية وتم من خلالها خفض أسعار الفائدة في معظم تلك الدول. فعلى سبيل المثال خفضت اليابان أسعار الفائدة قصيرة الأجل من ٦ ، ٣٪ في عام ١٩٩٢ الى ٢٪ في عام ١٩٩٣ والفائدة طويلة الأجل من ٥ ، ٤٪ الى ٣٪ في نفس العامين السابقين، وخفضت ايضا بريطانيا أسعار الفائدة قصيرة الأجل من ٧٪ في عام ١٩٩٢ الى ٥ ، ٥٪ في عام ١٩٩٣، وخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل من ٤ ، ٨٪ في عام ١٩٩٢ الى ٢ ، ٦٪ في عام ١٩٩٣.

كما شهد عام ١٩٩٣ تطورات اقتصادية هامة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وكذلك على مستوى التكتلات أو المجموعات الاقتصادية. فعلى المستوى الدولي، كانت موافقة الدول الأعضاء على الأمور المطروحة في جولة أورجواي من أهم الإنجازات التي حدثت خلال العام.

أما على مستوى التكتلات الاقتصادية فقد شهد عام ١٩٩٣ مولد تكتل اقتصادي جديد هو (النافتا) والذي يضم في عضويته كل من : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومما لا شك فيه أن هذا التكتل سوف يساعد هذه الدول في زيادة معدل التبادل التجاري بينهم في الأعوام القادمة.

كذلك شهد أيضاً عام ١٩٩٣ بداية السوق الأوربية المشتركة بالإضافة إلى الموافقة على معاهدة ماستريخت والموافقة على إنشاء مؤسسة النقد الأوربية التي زاولت عملها في أوائل عام ١٩٩٤ وهي تعتبر بمثابة نواة البنك المركزي الأوربي المزمع إنشاؤه في مرحلة متقدمة من مراحل التكامل النقدي بين دول المجموعة.

أما فيما يتعلق بأسعار النفط في الأسواق الدولية لعام ١٩٩٣ فقد شهدت أسواق النفط اتجاهاً تنازلياً للأسعار وخاصة في أواخر العام.

آفـــاق عـــام ١٩٩٤

كان عام ١٩٩٣ امتداداً لحالة الركود الاقتصادي التي أصابت كثيراً من دول العالم وخصوصاً الدول الصناعية، ولكن توقعات رجال الاقتصاد والمتخصصين تشير إلى أن عام ١٩٩٤ سوف يشهد انتعاشاً اقتصادياً وخاصة الدول الصناعية التي انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

والإنتعاش الاقتصادي المتوقع حدوثه في عام ١٩٩٤ يعني زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول وإنخفاض معدل البطالة الذي مثل شبحاً مخيفاً في (١٩٩٣)، ومن الوسائل التي تزعم بعض الدول الصناعية وخصوصاً دول المجموعة الأوربية اتخاذها هي خفض أسعار الفائدة التي تلعب دوراً هاماً في تشجيع الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.

كذلك من المتوقع أن يزداد حجم التجارة الدولية على المستوى العالمي وخصوصاً بعد توصل الجات إلى إنهاء جولة أورجواي وإتخاذ القرارات المناسبة لتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الجات.

أما فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية، فإن عام ١٩٩٤ سوف يشهد بداية ظهور آثار النافتا حيث أن الاتفاقية تسري اعتباراً من بداية عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى تسارع خطى الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين دول المجموعة الأوربية.

ولاشك أن التكتلات الاقتصادية وخصوصاً بين الدول الصناعية تؤثر سلبياً على التجارة الدولية للدول النامية.

الاقتصاد القطري في عام ١٩٩٣

على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية غير المواتية والتي تنعكس على الاقتصاد وخصوصاً التقلبات الحادة في

أسعار النفط في الأسواق الدولية وخصوصاً المنحنى التنازلي الذي اتخذه الاتجاه العام لأسعار النفط في أواخر عام ١٩٩٣، إلا أن الاقتصاد القطري استمر في العمل على تحقيق أهدافه الاقتصادية وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي.

أما في مجال تشجيع القطاع الخاص فقد استمرت الحكومة في عام ١٩٩٣ في تشجيعها للقطاع الخاص حتى يقوم بدور فعال في النشاط الاقتصادي من ناحية وتحول مدخرات الأفراد إلى استثمار من ناحية أخرى، ويعتبر الاستثمار هو أحد الأعمدة الرئيسية في عمليات التنمية الاقتصادية. كما استمرت حكومة دولة قطر الرشيدة في انتهاج سياستها الاقتصادية في عام ١٩٩٣ والتي تهدف إلى الاسراع بخطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالمواطن القطري باعتباره ركيزة التنمية ومحورها، وقد تمثل ذلك في الاتجاهات العامة للموازنة العامة للدولة للعام ٩٢/ ١٩٩٣ والتي تمثلت في اعطاء الأولوية للنفقات المتعلقة بخدمات المجتمع مثل بناء المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين وإنشاء مدارس جديدة وتوسيع شبكة توزيع الكهرباء والماء وصيانة وتطوير الطرق الداخلية والخارجية للبلد، مع الاستمرار في إعطاء التنمية الصناعية إهتماماً متزايداً لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعاً لمصادر الدخل، والاستمرار في سياسة تكليف شركات القطاع الخاص للقيام ببعض الخدمات التي تتولاها الحكومة، وذلك على أساس المفاضلة من حيث الأداء المنشود والتكلفة الأقل.

هذا وقد بلغت الإيرادات العامة التقديرية لموازنة عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ مبلغ ٩٦٠٤ مليون ريال قطري بينما قدرت المصروفات العامة بمبلغ ١٢٣٩٩، وهذا يعني أن هناك عجزاً مقداره ٢٧٩٥ مليون ريال. ويرجع ذلك العجز إلى أن انخفاض الايرادات العامة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية واهتمام حكومة دولة قطر ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها بحيث تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية للمواطن القطري.

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فقد شهد القطاع تطورات إيجابية خلال ١٩٩٣، حيث تم تحويل مؤسسة النقد القطري إلى مصرف قطر المركزي، وقد كان هناك تعاوناً وتنسيقاً بين مصرف قطر المركزي من ناحية والبنوك من ناحية أخرى وذلك من أجل العمل على ازدهار العمل المصرفي واستقراره.

١٩٩٣...

عـام مواجهة التحديات

* إلتزاماً من بنك قطر الوطني بمبدأ تقديم الخدمة الممتازة لعملائه فقد استمر في الاستثمار في جميع الميادين من أجل ضمان إرضاء العملاء والحفاظ على مركزه المالي الأول في دولة قطر. وقد شهد عام ١٩٩٣ العديد من المبادرات التي تم القيام بتنفيذها سعياً لتحقيق هذا الهدف.

فعلى المستوى المحلي، تأكدت سياسة بنك قطر الوطني في خدمة أكبر قطاع من المجتمع القطري وذلك من خلال دعم وتعزيز التوسع في الفروع المحلية وتحديث البرامج فيها، وقد تم إعداد دراسات لتجديد وتحديث بعض مباني فروع البنك بما في ذلك فرع الخور والشمال وأمسيعيد والرميلة والريان. كما أن هناك خطة لنقل فرع المنطقة الصناعية إلى مقر جديد وتوسعته لفرع أكبر بما يعكس أهمية المنطقة الصناعية في مجال التطور والتنويع الاقتصادي المستمر في دولة قطر. ومن أجل العناية والاهتمام برغبات المجتمع القطري والعادات والتقاليد الاجتماعية فيه، لم يغب عن ذهن إدارة البنك فكرة تطوير فروع نسائية مستقلة تخدم قطاعاً عريضاً من المجتمع. وكخطوة في هذا الاتجاه وكجزء من هذا الجهد فقد تم استئجار مبنى جديد ليكون مقراً للفرع النسائي في منطقة السد لاحقاً.

وقد تم أيضاً تركيب أجهزة الصراف الآلي (ATM) في مكاتب البنك الكائنة في بعض فنادق قطر الكبيرة مثل فندق شيراتون الدوحة، وفندق شيراتون الخليج.

وهناك خطط قيد الدراسة والبحث من أجل تقوية شبكة الفروع المحلية لبنك قطر الوطني من خلال فروع مختارة تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات.

ويستمر البنك من خلال فروعه في لندن وباريس في لعب دور هام في تقديم الخدمات الدولية للعملاء القطريين التي يتوقعون الحصول عليها ، كما أن بنك قطر الوطني

ملتزم بتطوير عمليات وخدمات هذين الفروعين الخارجيين وذلك من خلال مكننه العمليات وتقديم خدمات متميزة للعملاء.

الأرباح وحقوق المساهمين

مليون ريال

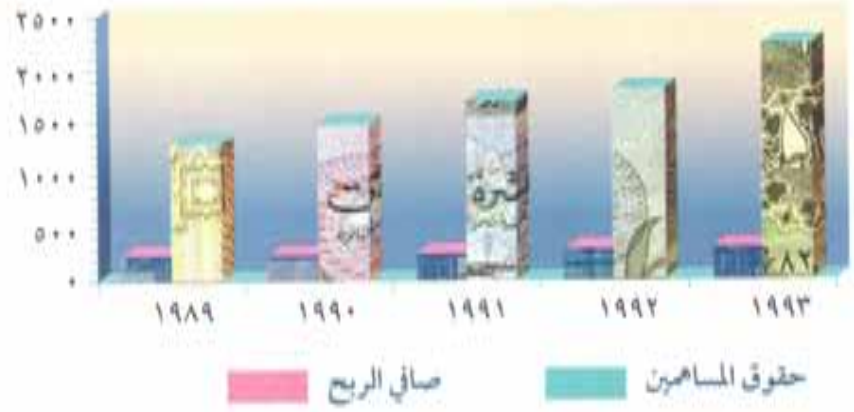

* لم يدخر بنك قطر الوطني جهداً ليكون واحداً من السباقين في استخدام التقنيات الحديثة، فقد شهد عام ١٩٩٣ إدخال المجموعة المتطورة (ACT) للمراقبة المالية وإدارة الخزينة لعمليات التداول في سوق رأس المال. ومن دواعي الفخر فإن بنك قطر الوطني هو أول بنك في منطقة الشرق الأوسط أدخل هذا النظام الذي أظهر فائدته بخفض المصروفات وتقديم خدمات فعالة لإدارة الخزينة ولمكوّن المضاربين (DEALERS) لدينا بعرض وتقديم مجموعة متنوعة من عمليات سوق العملات الأجنبية وسوق رأس المال، مما أدى إلى زيادة في حجم هذه النشاطات بشكل يبعث على الرضى.

* كما أن عام ١٩٩٣ قد شهد إدخال نظام سويفت (SWIFT) والذي أدى إلى زيادة ملحوظة في عمليات التحويل الداخلية والخارجية بطريقة أكثر دقة وإتقاناً، ومع إنضمام المزيد من البنوك إلى نظام «سويفت على المستوى العالمي» (SWIFT)، فإن بنك قطر الوطني سيتمكن من إرسال واستقبال الحوالات المالية من وإلى جميع أنحاء العالم بطريقة فعالة جداً.

* لا يمكن لأية مؤسسة مالية أن تركن إلى أمجادها أو أن تبقى ثابتة بدون مواكبة التطورات الحديثة في مجال الصناعة المصرفية ولهذا فإن بنك قطر الوطني ملتزم بإدخال خدمات جديدة في بيئة أكثر تنافسية.

وهكذا فإن البنك كان رائداً في قطر باستحداث خدمة بيع الذهب العينية الفريدة إلى عملائه بالتعاون مع أحد أكبر بنوك سويسرا وكذلك استحداث خدمة تداول حقوق الخيار(OPTIONS) في الأسهم العالمية بعد اعتمادها من مصرف قطر المركزي.

وحيث أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي قد وصلت إلى مرحلة النضج، فإن هناك حاجة متنامية لمزيد من العمليات المتطورة في سوق رأس المال. وقد شهدت المنطقة إفتتاح وتوسعة أسواق بورصة الأوراق المالية القائمة وأصبحت الخطط جاهزة لافتتاح سوق بورصة للأوراق المالية في دولة قطر. ويهدف بنك قطر الوطني إلى أن يلعب دوراً رائداً في إيجاد أدوات بورصة الأوراق المالية الجديدة. كما شهد عام ١٩٩٣ الاستعدادات للبدء في إنشاء قسم متخصص لتمويل شراء السيارات، بهدف خدمة قطاع الأفراد إضافة إلى أن البنك يقوم بدراسة تقديم خدمات أخرى لخدمة هذا القطاع.

الزيادة في حقوق المساهمين

مليون ريال

* إن قسم حاملي بطاقات فيزا بنك قطر الوطني قد استفادوا من تحسين الخدمات المقدمة لهم ومثالاً على ذلك العضوية في إيابا (IAPA) (الإتحاد الدولي للطيران والمسافرين) والتي تشمل التأمين وخدمات العضوية الشاملة وخلال عام ١٩٩٣، وقع البنك على اتفاقية وكالة مبدئية مع ماستركارد على أن تبدأ هذه الخدمة في عام ١٩٩٤ وذلك من منطلق تقديم مزيد من خدمات البطاقات الائتمانية.

تبدأ هذه الخدمة في عام ١٩٩٤ وذلك من منطلق تقديم مزيد من خدمات البطاقات الائتمانية.

* وحيث أن بنك قطر الوطني يخدم أكبر قاعدة من عملاء القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة فقد تم إعادة تنظيم إدارة التسويق والائتمان لكي تخدم قطاعات محددة في الاقتصاد الوطني. وقد نجحت هذه الإدارة في مناقشة وترتيب قروض دولية (SYNDICATED LOANS) مثل المبادرة بتمويل مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لبرامج التوسعة لشركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) في مجالي الاثلين والبولي اثلين.

* استمر حجم الأعمال القائمة بالتنامي وكان من بواعث السرور ملاحظة أن أعمال خطابات الاعتماد المستندية، التحصيلات، وخطابات الضمان قد وصلت إلى نحو ٤ مليار ريال قطري في عام ١٩٩٣ محققة أرباحاً قدرها ١٠,٧ مليون ريال قطري من ٦٦٠٨ عملية. ويهدف البنك لأن يكون في الطليعة في نشاطات التمويل التجارية لما يتمتع به من مكانة جيدة تزداد أهميتها مع تراجع حالة الكساد العالمي. كما أن تحسن الأداء في الاقتصاد الوطني وبرنامج تحصيل القروض المشكوك فيها قد نتج عنهما تحصيل مبلغ ٥١,٩ مليون ريال قطري ولن يدخر البنك جهداً من أجل تحصيل المزيد من هذه القروض بالإضافة إلى بيع عقارات مستملكة لتحصيل الديون، هذا وسيتم بيع هذه العقارات مستقبلاً بطريقة إنتقائية.

ختاماً فإن قوة أي مؤسسة مالية مستمدة من قوة أداء إدارتها وموظفيها وبفضل من الله فقد توفر لبنك قطر الوطني نخبة من الموظفين المخلصين ذوي الخبرة والكفاءة وهما مكمن القوة فيه. ومن أجل تعزيز ورفع الإنتاجية وتوفير مجال التطوير المهني للموظفين وبشكل خاص للموظفين القطريين كجزء من البرنامج الوطني، فقد قام البنك ببرنامج تدريب وتطوير شامل ومستمر.

وفي هذا المجال يحق لبنك قطر الوطني أن يفخر بأنه البنك الوحيد في دولة قطر الذي يوجد لديه مركز للتدريب المصرفي، استفاد منه ١١٣ موظفاً حضروا دورات متنوعة في عام ١٩٩٣ تتراوح بين العمليات الائتمانية والمراقبة المالية إلى إدارة المكاتب والوقت، كذلك فقد تم إيفاد مجموعة مختارة من ٣٠ موظفاً إلى الخارج للحصول على مزيد من الدورات التدريبية وتحرص إدارة بنك قطر الوطني على تقديم وتوفير جميع المصادر الضرورية اللازمة لضمان إمكانية تكيف الموظفين مع بيئة وتقنية متغيرة بشكل سريع من أجل تقديم خدمة أفضل لقاعدة عملائه الكرام.

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ١٩٩٣م

تقرير مراقبي الحسابات إلى السادة المساهمين

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك قطر الوطني (ش.م.ق) المبينة على الصفحات من ٢٢ إلى ٢٩ وذلك وفقاً لقواعد التدقيق الدولية، وقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق.

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وعن نتائج أعماله ومصادر أمواله وأوجه استخدامها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ حسب الأصول المتعارف عليها للبنوك في قطر كما هو مبين في إيضاح ٢ (ز)، وتتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ١٩٨١ وأحكام مصرف قطر المركزي والنظام الأساسي للبنك.

في رأينا أيضاً أن البنك يمسك دفاتر محاسبية منتظمة، وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع ما هو وارد في دفاتر البنك وحسب المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ أية مخالفات لأحكام قانون الشركات أو مصرف قطر المركزي أو نظام البنك الأساسي على وجه يمكن أن يؤثر سلبياً بصورة مادية على أعمال البنك أو وضعه المالي.

عن أرنست ويونغ
أكرم ميخائيل
محاسب قانوني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٥٩
الدوحة في : ٣١ يناير ١٩٩٤

الميزانيـــة العموميـة

في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

	إيضاح	١٩٩٣ ألـف ريال قطري	١٩٩٢ ألـف ريال قطري
الموجـودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	٣	٤٢٠,٨١٣	٤٤٨,٣٧١
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى		٤,٢٢٩,٤٢٦	٤,٣٠٣,٥٠٠
أذونات خزينة	٤	١,٢٧٤,١٧٥	-
قروض وتسليفات للعملاء	٥	٨,٨٢٩,٣٧٢	٩,٣٨٨,٩٥٩
استثمارات	٦	١٧٦,٥٨٤	٣٨٣,١٠٥
عقارات وآلات	٧	٥٩,٧٥٧	٥٧,٢٣٧
موجودات أخرى	٨	٢٧٨,٣٨٤	٢٤٥,٢٢٨
مجموع الموجودات		١٥,٢٦٨,٥١١	١٤,٨٢٦,٤٠٠
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبـات			
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٩	٤,٦٩٢,٣٦٤	٣,٥٣٠,٤٢٩
ودائع للعملاء	١٠	٧,٩٠٠,٩٦٣	٨,٥٤٩,٩٩٢
مطلوبات أخرى ومخصص مخاطر بنكية عامة		٥٢٣,٢٩٢	٧٩٦,١٣١
أرباح مقترح توزيعها	١١	٥٦,٧٠٠	٦٦,١٥٠
مجموع المطلوبات		١٣,١٧٣,٣١٩	١٢,٩٤٢,٧٠٢
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٢	٣٥٤,٣٧٥	٢٨٣,٥٠٠
احتياطي قانوني	١٣	٣٥٤,٣٧٥	٢٨٣,٥٠٠
احتياطي عام	١٣	١,٣١٠,٢٧٧	١,٣١٠,٢٧٧
أرباح غير موزعة		٧٦,١٦٥	٦,٤٢١
مجموع حقوق المساهمين		٢,٠٩٥,١٩٢	١,٨٨٣,٦٩٨
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		١٥,٢٦٨,٥١١	١٤,٨٢٦,٤٠٠
اعتمادات وحوالات مقبولة وكفالات والتزامات أخرى نيابة عن العملاء	١٤	٣,٩٥٩,٩١٦	٤,٣٨٢,٥٧٠

محمـد بن خليفـة آل ثانـي	صالـح أبـو داوود المهنـدي	عبد الله عبد العزيز الخاطـر
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	العضو المنتدب

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات

بيـــان الـدخـــل
والأربـاح غير الموزعـة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

	إيضاح	١٩٩٣ ألـف ريال قطري	١٩٩٢ ألـف ريال قطري
بيان الدخل			
فوائد مكتسبة		٨٩٧,٤٧٥	٩٧٣,٨٠٦
فوائد منصرفة		٥٩٢,٢٣٣	٦٨٤,٩٩٢
صافي إيراد الفوائد		٣٠٥,٢٤٢	٢٨٨,٨١٤
إيرادات أخرى	١٥	٧٣,٢٠٦	١٢٣,٩٣٠
إيرادات التشغيل		٣٧٨,٤٤٨	٤١٢,٧٤٤
المصاريـف			
المصاريف العمومية والإدارية		١١٠,٧٠٨	١٠٩,٦٧٠
استهلاك		١٢,٥٨٣	٩,٦٠٢
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٤,٨٩٣	٦٩,٦٢٠
مخصص لقاء انخفاض قيمة الاستثمارات		٣,٧٦١	-
مخصص لقاء انخفاض في قيمة العقارات المتحصلة لقاء تسليفات		٥,٥٠٠	٣٠,٥٠٠
تسويات عائدة لسنوات سابقة	١٦	١٦,٥٤٩	١,٧٢٨
		١٥٣,٩٩٤	٢٢١,١٢٠
الأرباح قبل احتساب بند غير عادي		٢٢٤,٤٥٤	١٩١,٦٢٤
بند غير عادي	١٧	٤٥,٠٠٠	١١٣,٨٩٧
أرباح السنة		٢٦٩,٤٥٤	٣٠٥,٥٢١
بيان الأرباح غير الموزعة			
الرصيد في بداية السنة		٦,٤٢١	٦,٤٢١
أرباح السنة		٢٦٩,٤٥٤	٣٠٥,٥٢١
		٢٧٥,٨٧٥	٣١١,٩٤٢
التوزيـع			
المحول إلى الاحتياطي القانوني	١٣	٧٠,٨٧٥	٩٤,٥٠٠
أرباح مقترح توزيعها	١١	٥٦,٧٠٠	٦٦,١٥٠
أسهم مجانية مقترح توزيعها		٧٠,٨٧٥	٩٤,٥٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٨	١,٢٦٠	-
المحول إلى الاحتياطي العام	١٣	-	٥٠,٣٧١
		١٩٩,٧١٠	٣٠٥,٥٢١
الرصيد في نهاية السنة		٧٦,١٦٥	٦,٤٢١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات

بيان مصادر الأموال وأوجه استخدامها

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

	١٩٩٣ ألف ريال قطري	١٩٩٢ ألف ريال قطري
مصادر الأموال		
من العمليات :		
أرباح السنة بعد احتساب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٦٨,١٩٤	٣٠٥,٥٢١
بنود لا تتطلب حركة في الأموال :		
الاستهلاك	١٢,٥٨٣	٩,٦٠٢
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٤,٨٩٣	٦٩,٦٢١
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات	٣,٧٦١	-
مخصص انخفاض قيمة العقارات المستملكة		
مقابل تسهيلات	٥,٥٠٠	٣٠,٥٠٠
مخصص مخاطر بنكية عامة الفئت الحاجة إليه	(٤٥,٠٠٠)	(١١٣,٨٩٧)
مجموع الأموال الناتجة من العمليات	٢٤٩,٩٣١	٣٠١,٣٤٧
من مصادر أخرى :		
صافي القيمة الدفترية للعقارات والآلات المستبعدة	١,٠٣٦	١,٠٢١
بيع استثمارات	٢٠٢,٧٦٠	-
إجمالي مصادر الأموال	٤٥٣,٧٢٧	٣٠٢,٣٦٨
استخدام الأموال		
شراء عقارات وآلات	١٦,١٣٩	١٥,٧٢٣
شراء استثمارات	-	٢١٣,٥٦٧
أرباح موزعة	٥٦,٧٠٠	٦٦,١٥٠
إجمالي استخدام الأموال	٧٢,٨٣٩	٢٩٥,٤٤٠
الزيادة في صافي موجودات البنك	٣٨٠,٨٨٨	٦,٩٢٨
الناتجة من التغييرات في البنود التالية :		
قروض وتسليفات للعملاء	(٥٥٤,٦٩٤)	٧١٥,٠٠٠
أذونات خزينة	١,٢٧٤,١٧٥	-
ودائع العملاء	٦٤٩,٠٢٩	٧٩٢,٢٦٩
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى	(١,١٦١,٩٣٥)	(١,٨٤٣,٨٥٧)
	٢٠٦,٥٧٥	(٣٣٦,٥٨٨)
موجودات ومطلوبات أخرى ومخصص مخاطر بنكية عامة	٢٧٥,٩٤٥	(١٤٧,٩١٣)
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	(٢٧,٥٥٨)	١٣١,٢٢٧
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	(٧٤,٠٧٤)	٣٦٠,٢٠٢
	٣٨٠,٨٨٨	٦,٩٢٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

١ - نشاط البنك

تأسس بنك قطر الوطني (ش.م.ق) كشركة مساهمة في دولة قطر ويمارس نشاطه المصرفي من خلال فروعه في دولة قطر والمملكة المتحدة وفرنسا.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

(أ) العرف المحاسبي

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

(ب) العملات الأجنبية

- يجري قيد المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية بالريال القطري وفقاً لأسعار صرف تاريخ استحقاق كل معاملة وتدرج جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن نتائج السنة.
- تحول الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى الريال القطري بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة وتدرج جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل ضمن نتائج السنة.
- تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة عن العقود الآجلة بالعملات الأجنبية المتعلقة بالودائع والقروض، والمحولة إلى الريال القطري بأسعار الصرف السائدة بتاريخ العقود المبرمة، على مدى فترة هذه العقود.
- تحول الإلتزامات الناتجة عن العقود الآجلة الأخرى بالعملات الأجنبية إلى الريال القطري بالأسعار الآجلة السائدة بتاريخ الميزانية العمومية وتدرج جميع الفروقات الناتجة ضمن نتائج السنة.

(جـ) الاستثمارات

- الاستثمارات التجارية

تقيم الاستثمارات التجارية بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل.

- الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات في الشركات التابعة والسندات الحكومية

تقيم الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات في الشركات التابعة والسندات الحكومية بالتكلفة مع تكوين مخصص لأي انخفاض دائم في قيمتها.

(د) الاستهلاك

لا يحتسب استهلاك على الأراضي المملوكة ملك حر. تستهلك تكلفة العقارات والآلات على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استعمالها المتوقعة.

(هـ) احتساب الإيرادات

تحتسب الفوائد المستحقة القبض والدفع على أساس نسبتها الزمنية مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل المستحق وسعر الفائدة. يتم تأجيل الفوائد المستحقة وغير المحصلة وتحول إلى الإيرادات فقط عندما تعتبر قابلة للتحصيل. تحتسب العمولات والرسوم المستلمة أو المدفوعة عند الاستحقاق.

(و) مخصص خسائر القروض والتسهيلات المصرفية

تؤخذ مخصصات عامة ومحددة للديون المشكوك في تحصيلها على أساس التقييم المستمر لمحفظة التسليفات مأخوذاً في الإعتبار الأوضاع الاقتصادية الحالية وخبرة البنك السابقة في هذا المجال وتعليمات مصرف قطر المركزي. أما المخصص العام فيغطي الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها التي لم يتم تحديدها والتي من الممكن أن تكون موجودة في محفظة القروض والتسليفات.

(ز) مخصص مخاطر بنكية عامة

يحتفظ البنك بمخصص للأخطار غير المنظورة والطوارئ، ويظهر هذا المخصص في الميزانية العمومية ضمن بند «المطلوبات الأخرى ومخصص مخاطر بنكية عامة».

(ح) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة المتراكمة لكل موظف في تاريخ الميزانية العمومية وفقاً للوائح البنك الداخلية. أن المبالغ المخصصة حسب لوائح البنك تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات قانون العمل القطري.

(ط) عقود مستقبلية ومقايضة معدل الفائدة

يدخل البنك في عقود مستقبلية ومقايضة معدل الفائدة لتلبية احتياجات العملاء ولتقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة وتمثل هذه العقود مبادلة في أسعار الفائدة تحتسب على أساس مبالغ مفترضة ويتم تحقيق صافي الفوائد المستلمة أو المدفوعة على مدى فترة هذه العقود في حساب الفوائد المكتسبة أو المنصرفة.

٣ - النقد والأرصدة القصيرة الأجل

	١٩٩٣ ألف ريال قطري	١٩٩٢ ألف ريال قطري
نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى البنوك	١٨١,٨٧٨	١٥٥,٦٨٠
نقد وودائع لدى مصرف قطر المركزي	٢٣٨,٩٣٥	٢٩٢,٦٩١
	٤٢٠,٨١٣	٤٤٨,٣٧١

٤ - أذونات خزينة

تمثل أذونات الخزينة مبالغ تستحق القبض بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٩٤ من حكومة دولة قطر ويترتب عليها فوائد بسعر السوق.

٥ - القروض والتسليفات

تظهر القروض والتسليفات بعد خصم الفوائد المؤجلة والمخصص المحدد للديون المشكوك في تحصيلها البالغة ٦٥٥ مليون ريال قطري والمخصص العام البالغ ١٨٠ مليون ريال قطري.

٦ - الاستثمارات

	١٩٩٣ ألف ريال قطري	١٩٩٢ ألف ريال قطري
استثمارات تجارية	٣,٦٢٥	٣,٦٤٠
استثمارات في شركات زميله	١٣,٨٥٨	١٤,٠٢١
استثمارات طويلة الأجل	١٦٣,٠٤٧	١٥٨,٤٣٧
سندات	٤,٣٦٨	٢١١,٥٦٠
	١٨٤,٨٩٨	٣٨٧,٦٥٨
مخصص الانخفاض في القيمة	(٨,٣١٤)	(٤,٥٥٣)
	١٧٦,٥٨٤	٣٨٣,١٠٥

٧ - العقارات والآلات

إن الأعمار المقدرة للموجودات الثابتة لغرض احتساب الاستهلاك هي كما يلي :

مباني ملك حر : ٢٥ سنة
أثاث وآلات : من ٤ إلى ٧ سنوات
سيارات : ٤ سنوات

	أراضي ومباني ملك حر ألف ريال قطري	أثاث وآلات وسيارات ألف ريال قطري	المجموع ألف ريال قطري
التكلفة :			
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٦٦,٠٥٩	٦٠,٢٧١	١٢٦,٣٣٠
إضافات خلال السنة	٧,٨٥٣	٨,٢٨٦	١٦,١٣٩
استبعادات	(١٣٩)	(٢,٠٢٩)	(٢,١٦٨)
المحول إلى موجودات أخرى	(٥٠٠)	-	(٥٠٠)
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٧٣,٢٧٣	٦٦,٥٢٨	١٣٩,٨٠١
الاستهلاك			
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٣٦,٠٢٦	٣٣,٠٦٧	٦٩,٠٩٣
للسنة	٢,٨٥٧	٩,٧٢٦	١٢,٥٨٣
للموجودات المستبعدة	(٢١٣)	(١,٤١٩)	(١,٦٣٢)
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٣٨,٦٧٠	٤١,٣٧٤	٨٠,٠٤٤
صافي المبالغ الدفترية :			
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٣٤,٦٠٣	٢٥,١٥٤	٥٩,٧٥٧
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٣٠,٠٣٣	٢٧,٢٠٤	٥٧,٢٣٧

٨ - الموجودات الأخرى

	١٩٩٣	١٩٩٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
موجودات متحصلة مقابل تسليفات (رهن البيع)	١٠٤,٠٧٩	١٠٢,٧٣٥
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦,٤٥٠	٤,٠٣٥
موجودات متنوعة أخرى	١٦٧,٨٥٥	١٣٨,٤٥٨
	٢٧٨,٣٨٤	٢٤٥,٢٢٨

٩ - المبالغ المستحقة للبنوك وللمؤسسات المالية الأخرى

	١٩٩٣	١٩٩٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	٥٣,٢٦٦	٢٠٠,٧١٦
ودائع لأجل تستحق خلال سنة	٤,٦٣٩,٠٩٨	٣,٣٢٩,٧١٣
	٤,٦٩٢,٣٦٤	٣,٥٣٠,٤٢٩

١٠ - ودائع العملاء

	١٩٩٣	١٩٩٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ودائع تحت الطلب بالريال القطري	١,٥٩٨,٢٦٧	٢,٠١٦,٥٢٥
ودائع توفير ولأجل بالريال القطري	٢,٤٧٩,٠٦٤	٢,١٤١,١٧٠
ودائع بالعملات الأجنبية	٣,٨٢٣,٦٣٢	٤,٣٩٢,٢٩٧
	٧,٩٠٠,٩٦٣	٨,٥٤٩,٩٩٢

١١ - الأرباح الموزعة

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة ٢٠٪ من رأس المال على أساس ٢٠ ريال قطري لكل سهم (١٩٩٢ - ٣٥٪ من رأس المال = ٣٥ ريال قطري لكل سهم).

١٢ - رأس المال

	١٩٩٣	١٩٩٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
المصرح به، والصادر والمدفوع بالكامل ٢,٨٣٥,٠٠٠ سهماً عادياً قيمة السهم الواحد ١٠٠ ريال قطري	٢٨٣,٥٠٠	١٨٩,٠٠٠
أسهم مجانية مقترح توزيعها	٧٠,٨٧٥	٩٤,٥٠٠
	٣٥٤,٣٧٥	٢٨٣,٥٠٠

تمتلك حكومة دولة قطر ٥٠٪ من أسهم رأس المال.

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة ٧٠,٨٧٥,٠٠٠ ريال قطري بنسبة سهم عادي واحد لكل أربعة أسهم (١٩٩٢ : ٩٤,٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري بنسبة سهم عادي واحد لكل سهمين).

١٣ - التغييرات في حقوق المساهمين :

	رأس المال ألف ريال قطري	الاحتياطي القانوني ألف ريال قطري	الاحتياطي العام ألف ريال قطري	الأرباح غير الموزعة ألف ريال قطري	المجموع ألف ريال قطري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩١	١٨٩,٠٠٠	١٨٩,٠٠٠	١,٢٥٩,٩٠٦	٦,٤٢١	١,٦٤٤,٣٢٧
أرباح السنة (بعد خصم الأرباح المقترح توزيعها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة)	-	-	-	٢٣٩,٣٧١	٢٣٩,٣٧١
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	٩٤,٥٠٠	-	(٩٤,٥٠٠)	-
أسهم مجانية	٩٤,٥٠٠	-	-	(٩٤,٥٠٠)	-
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	٥٠,٣٧١	(٥٠,٣٧١)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٢٨٣,٥٠٠	٢٨٣,٥٠٠	١,٣١٠,٢٧٧	٦,٤٢١	١,٨٨٣,٦٩٨
أرباح السنة (بعد خصم الأرباح المقترح توزيعها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة)	-	-	-	٢١١,٤٩٤	٢١١,٤٩٤
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	٧٠,٨٧٥	-	(٧٠,٨٧٥)	-
أسهم مجانية مقترح توزيعها	٧٠,٨٧٥	-	-	(٧٠,٨٧٥)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٣٥٤,٣٧٥	٣٥٤,٣٧٥	١,٣١٠,٢٧٧	٧٦,١٦٥	٢,٠٩٥,١٩٢

إن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ١٩٨١.

١٤ - الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

	١٩٩٣ ألف ريال قطري	١٩٩٢ ألف ريال قطري
اعتمادات مستندية	٢,٦٦٣,١٣٠	٣,٥٧١,١٠٠
كفالات وقبولات	١,٢٩٦,٧٨٦	٨١١,٤٧٠
	٣,٩٥٩,٩١٦	٤,٣٨٢,٥٧٠

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط البنك بالتزامات بخصوص العقود الآجلة التالية وأدوات مالية أخرى وذلك من خلال القيام بأعماله المصرفية العادية.

	١٩٩٣ ألف ريال قطري	١٩٩٢ ألف ريال قطري
التزامات عن عقود عملات أجنبية مستقبلية ومتاجرة بالذهب	٨,٢٠٨,٥٦٩	١٦,٧٠٢,٩٣٩
أصل المبالغ الافتراضية للعقود المستقبلية ومقايضة معدل الفائدة	٢,٠٩٢,١٨٥	١,٩٣٣,٩١٥

١٥ - الإيرادات الأخرى

	١٩٩٣ ألف ريال قطري	١٩٩٢ ألف ريال قطري
رسوم وعمولات	١٨,٣٧٤	٢٦,٧١٨
إيراد الاستثمارات	١١,١١٣	٢٣,٩٧٧
صافي أرباح عمليات العملات الأجنبية	٣٤,٦٩٦	٥٩,٢٥١
إيرادات أخرى متنوعة	٩,٠٢٣	١٣,٩٨٤
	٧٣,٢٠٦	١٢٣,٩٣٠

١٦ - التسويات العائدة لسنوات سابقة

تتضمن هذه التسويات مسحوبات على مراسلين بالخارج بقيمة ١٢,٥ مليون ريال قطري تم ترحيلها إلى الإيرادات في السنوات الماضية وقد تم تعديلها خلال السنة الحالية.

١٧ - البند غير العادي

تم خلال السنة تحويل مبلغ ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (١٩٩٢ - ١١٣,٨٩٧,٠٠٠ ريال قطري) من حساب مخصص الأخطار البنكية العامة إلى الإيرادات.

١٨ - أتعاب مجلس الإدارة

في السنة المالية السابقة ١٩٩٢ ظهرت أتعاب مجلس الإدارة وأتعاب اللجنة التنفيذية البالغة ٥٢٥,٠٠٠ ريال قطري و٢١٠,٠٠٠ ريال قطري على التوالي ضمن المصاريف العمومية والإدارية.

١٩ - الأرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام السنة السابقة لتتناسب مع العرض الخاص بالسنة الحالية.